الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية

هيئة

مكافحة الفساد الفلسطينية

الاجتماع السابع

للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

التقرير والتوصيات

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

1-2/10/2024 م

تقرير الاجتماع السابع
للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين
وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف
في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

1-2/10/2024م

القاهرة- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تنفيذاً للقرار رقم (5) الصادر عن الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والذي نص في الفقرة رقم (2) منه على تعديل مسمى "اللجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لتصبح "اللجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد" وتشمل اختصاصاتها مناقشة ودراسة مواضيع التدابير الوقائية، التجريم، إنفاذ القانون، التعاون الدولي، استرداد الموجودات، المساعدة التقنية وتبادل المعلومات، أو أية موضوعات ذات صلة بالاتفاقية، على أن تعقد اجتماعات اللجنة بالتزامن مع اجتماعات فريق استعراض التنفيذ خلال شهر سبتمبر من كل عام، أو حسب ما تقتضيه الحاجة.

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون القانونية- إدارة الشؤون القانونية - الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد) بالتنسيق والتشاور مع هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، بتوجيه الدعوة لعقد هذا الإجتماع.

عقد الاجتماع السابع للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وذلك يومي 1-2/10/2024م بمقر جامعة الدول العربية، بمدينة القاهرة وذلك بمشاركة وفود الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية الصومال، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية).

برئاسة عطوفة المستشار/ سعيد شحادة – ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين– (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، وبحضور سعادة الأستاذة/ وسيلة العشي – ممثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (نائب رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، وسعادة الأستاذ/ ماجد عبدالله القحطاني– ممثل هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر(مقرر الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد) ، و سعادة وزير مفوض د.مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية، مسؤول الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد،

افتتح أعمال الاجتماع سعادة وزير مفوض د.مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية بكلمة رحبت في مستهلها بالوفود المشاركة، وتمنياتها بأن تكلل أعمال هذا الاجتماع بالنجاح والتوفيق.

وتطرقت في كلمتها إلى البنود المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة والتي من بينها تقرير الأمانة العامة حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وإستعراض رئاسة الدورة لخطة عمل تنفيذ الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وكذلك إستعراض اختصاصات اللجنة العامة مفتوحة العضوية، بالإضافة إلى تفويض اللجنة العامة مفتوحة العضوية بإتخاذ اللازم نحو ما يستجد أثناء عملية الإستعراض، ومناقشة مقترح جمهورية العراق بتأسيس مجلس رؤساء أجهزة إنفاذ القانون المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد في الدول الأطراف للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ومقترح دولة فلسطين بتشكيل سكرتارية تنفيذية لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

ثم تحدث بعد ذلك السيد رئيس وفد هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الإجتماع)، عطوفة المستشار/ سعيد شحادة، بكلمة رحب فيها بممثلي الدول الأطراف، وتقدم بوافر الشكر لكافة المشاركين على تلبيتهم الدعوة للمشاركة في هذا الاجتماع.

بعد ذلك قام سيادته بطرح مشروع جدول الاعمال واقراره من قبل الدول الأطراف، حيث تمت مناقشة البنود التالية:

البند الأول: 1- تقرير الأمانة العامة حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات الصـــادرة عن الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والذي عقد خلال الفترة 6-7 مايو 2024 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

ضمن هذا البند قامت السيدة/ وزير مفوض د. مها بخيت - مدير إدارة الشؤون القانونية، بإستعراض الإجراءات والخطوات التي قامت بها الأمانة العامة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والمتمثلة قيام الأمانة العامة بتعميم التقرير والقرارات الصادرة عن الدورة الخامسة للمؤتمر على الدول كافة المندوبيات الدائمة لدى جامعة الدول العربية، كما قامت الأمانة العامة بإعادة تعميم القرارات بشكل منفرد من بينها القرار المتعلق بالتأكيد على أهمية استكمال استعراض التنفيذ للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وإحاطة الدول بتقارير دورية بنتائج الاستعراض، والقرار الخاص بإختصاصات اللجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والقرار المتعلق بإعتماد المقترح المعدل للإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بصيغته المرفقة، والقرار الخاص بالطلب من هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية(نزاهة) التنسيق مع رئاسة الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيال عقد ورشة عمل افتراضية لممثلي الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لاطلاعهم بمستجدات مشروع نزاهة العالمي لقياس الفساد وتلقي ملاحظاتهم في هذا الشأن، والقرار المتعلق بالطلب من جمهورية العراق تزويد الأمانة العامة بدراسة حول مشروع القرار لإبداء الرأي، وبتشجيع الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على سرعة استكمال الإجراءات الداخلية اللازمة للتوقيع على اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الاجتماع الوزاري الثاني لدول منظمة التعاون الاسلامي المزمع عقده في دولة قطر خلال 26-27 نوفمبر 2024.

البند الأول: 2- إستعراض رئاسة الدورة لخطة عمل تنفيذ الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

ضمن هذا البند إستعرض عطوفة المستشار/ سعيد شحادة - ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين- (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة

الفساد)، خطة عمل تنفيذ الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد

البند الثاني: إستعراض اختصاصات اللجنة العامة مفتوحة العضوية:

ضمن هذا البند ضمن هذا البند قامت السيدة/ وزير مفوض د. مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية، بإستعراض المواد الواردة بالإتفاقية العربية لمكافحة الفساد ذات الصلة بإختصاصات عمل اللجنة في المسائل المتعلقة بمناقشة ودراسة مواضيع التدابير الوقائية، والتجريم، وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، بالإضافة إلى الولاية القضائية، ومسؤولية الشخص الاعتباري، والتعويض عن الأضرار، وحماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا، ومساعدة الضحايا.

البند الثالث: تفويض اللجنة العامة مفتوحة العضوية بإتخاذ اللازم نحو ما يستجد أثناء عملية الإستعراض، بما يضمن سير عملية الإستعراض.

تنفيذاً للقرار رقم 6 الصادر عن الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد والذي نص في فقرته الثالثة على:

3- تفويض " اللجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد" باتخاذ اللازم نحو ما يستجد أثناء عملية الاستعراض، بما يضمن سير عملية الاستعراض.

إستعراض عطوفة المستشار/ سعيد شحادة – رئيس الاجتماع التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة لفريق إستعراض التنفيذ الأمثل للإتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي عقدت بتاريخ 30 سبتمبر 2024 بمقر الأمانة العامة للجامعة، والمتعلقة بإعتماد نتائج عملية إعادة سحب القرعة المؤقتة، ومقترح المملكة المغربية بشأن إعادة النظر في الجدول الزمني للإستعراض، حيث تم الاتفاق على التالي:

- **مد أجل المرحلة الأولى من فريق إستعراض التنفيذ لتصبح خلال سنتي 2025-2026 بدلاً من 2023-2024.**
- **إعتماد الجدول الزمني النموذجي للاستعراضات القُطرية بالصيغة التالية:**

تسلسل	مرحلة الاستعراض	إجراءات الدولة الطرف المستعرَضة	إجراءات الدولتين الطرفين المستعرِضتين	إجراءات الأمانة
أولاً	تعيين الخبراء الحكوميين	تعيين 15 خبيراً لغرض كل استعراض		تنظيم القائمة وتحديثها باستمرار
ثانياً	القرعة	المشاركة في المؤتمر		تنظيم مؤتمر يجري فيه اختيار الدول الأطراف المشاركة في عملية الاستعراض
ثالثاً	- تعيين جهة محورية - بدء الاستعراض القطري	تعين جهة محورية لتنسيق مشاركتها في الاستعراض وتخطر الأمانة بذلك		–تبلغ الأمانة رسميًا الدول الأطراف ببدء الاستعراض القطري –تجري مشاورات مع الدولة الطرف المستعرَضة والدولتين الطرفين المستعرِضتين بشأن وضع جداول الاستعراض القطري الزمنية ومتطلباته –تنظم دورات تدريبية دورية للخبراء الحكوميين – تنتدب الأمانة موظف لكل استعراض.
رابعاً	الاستعراض القطري	يشارك الخبراء الحكوميون في عملية تواصل بالهاتف أو بالفيديو بغرض التعريف الأولي بالدولتين المستعرِضتين والدولة المستعرَضة وموظف الأمانة المنتدب.	يقرر الخبراء كيفية توزيع المهام والمسائل فيما بينهم.	تنظيم عملية التواصل والتوجيه العام. تبقى الأمانة على علم بجميع الاتصالات.

خامساً **سادساً**	إعداد الردود على أسئلة التقييم الذاتي	تسعى إلى إعداد ردودها من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق		
سابعاً	تسليم إجابات أسئلة التقييم	تزويد الأمانة بالمعلومات المطلوبة بشأن امتثالها وتنفيذها للاتفاقية من خلال أسئلة التقييم الذاتي		–تقدم المساعدة في إعداد الردود للدول الأطراف التي تطلب المساعدة. في غضون شهر من تسلم الرد على القائمة المرجعية تقوم الأمانة بتعميمه على الخبراء الحكوميين
ثامناً	الاستعراض المكتبي		يقدم الخبراء الحكوميين إلى الأمانة نتائج الاستعراض المكتبي بما في ذلك طلبات الحصول على إيضاحات أو معلومات إضافية أو أسئلة تكميلية لكي تقدم الى الدولة الطرف المستعرَضة.	
تاسعاً	نتائج الاستعراض المكتبي **(يستمر لمدة شهرين)**	تتلقي النتائج	يقوم الخبراء بعرض الأجزاء التي تخصهم من الاستعراض المكتبي وشرح الاستنتاجات	تنظيم جلسة تواصل بالهاتف أو بالفيديو أو أي وسيلة من وسائل الحوار المباشر، تجمع الخبراء الحكوميون من الدولتين المستعرِضتين والدولة المستعرَضة
عاشراً	استكمال الاستعراض المكتبي	اذا وافقت على ذلك الدولة الطرف المستعرضة باي وسائل من وسائل الحوار المباشر تخطيط وتنظيم الزيارة القطرية أو الاجتماع المشترك	يتخذ الخبراء الحكوميين التدابير اللازمة للمشاركة في الزيارة القطرية او الاجتماع المشترك	تيسر الأمانة جميع الترتيبات اللازمة

حادي عشر	تدوين الملاحظات والاستنتاجات		تدوين جميع الملاحظات اثناء الاجتماعات لأعداد تقرير الاستعراض النهائي	تقاسم الآراء والاستنتاجات الأولية كتابياً بين الخبراء والأمانة في غضون **أربعة أسابيع** من انتهاء الزيارة القطرية او الاجتماع المشترك في مقر الجامعة.
ثاني عشر	إعداد تقرير الاستعراض القطري		إعداد تقرير الاستعراض القطري النهائي	ترسل الأمانة مشروع تقرير الاستعراض القطري إلى الدولة المستعرَضة للموافقة عليه. وفي حال عدم الموافقة، يجري حوار بين الدولة الطرف المستعرَضة والخبراء الحكوميين من أجل التوصل الى التقرير النهائي وتعد خلاصة وافية ويتفق عليها.

<u>البند الرابع: مناقشة مقترح جمهورية العراق لتأسيس مجلس رؤساء أجهزة إنفاذ القانون المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد في الدول الأطراف للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:</u>

تنفيذاً للقرار رقم (10) الصادر عن الدورة الخامسة للمؤتمر، والذي نص في الفقرة رقم (1) منه على: " الطلب من جمهورية العراق تزويد الأمانة العامة بدراسة حول مشروع القرار لإبداء الرأي وبدورها تقوم الأمانة العامة بتعميم الدراسة والرأي على الدول الأطراف".

إستعراض سعادة الدكتور أمجد ناظم صاحب معاون مدير عام هيئة النزاهة الإتحادية بجمهورية العراق، الدراسة التي أعدتها هيئة النزاهة الإتحادية حول تأسيس مجلس رؤساء أجهزة إنفاذ القانون المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد في الدول الأطراف للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

البند الخامس: تشكيل سكرتارية تنفيذية لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد. (مقترح دولة فلسطين):

ضمن هذا البند إستعرض عطوفة المستشار/ سعيد شحادة – ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد) مقترح تشكيل سكرتارية تنفيذية لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

البند السادس: تحديد مكان وموعد عقد الاجتماع الثامن للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

تم الاتفاق على تحديد تاريخ إنعقاد الاجتماع الثامن للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد خلال الفترة من 1 – 2 أكتوبر 2025 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ما لم يرد طلب استضافة من أية دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

النتائج التي توصل إليها السادة أعضاء اللجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

1- **أخذ العلم بتقرير الأمانة العامة حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والذي عقد خلال الفترة 6-7 مايو 2024 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.**
2- **إعتماد خطة عمل تنفيذ الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي قدمتها هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين- (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد).**
3- **الإحاطة بتقرير الأمانة العامة حول اختصاصات اللجنة العامة مفتوحة العضوية، والطلب من الدول الأطراف تقديم مقترحاتها ومرئياتها بشأن تفعيل إختصاصات اللجنة، بما في ذلك تنظيم فعاليات وورش عمل تتعلق بالتدابير الوقائية، والتجريم، وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، بالإضافة إلى الولاية القضائية، ومسؤولية الشخص الاعتباري، والتعويض عن الأضرار، وحماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا، ومساعدة الضحايا.**

4- إعتماد تعديل الجدول الزمني للإستعراض الواردة بالتقرير مع التأكيد على أن بداية عملية الاستعراض تبدأ من سنة 2025.

5- تكليف الأمانة العامة بتعميم الدراسة التي أعدتها هيئة النزاهة الإتحادية بجمهورية العراق حول تأسيس مجلس رؤساء أجهزة إنفاذ القانون المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد على الدول الأطراف لإبداء ملاحظاتها ومرئياتها حيالها، وعرض النتائج خلال الاجتماع القادم للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

6- الإحاطة بمقترح هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين- (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، والمتعلق بتشكيل سكرتارية تنفيذية لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

وفى نهاية أعمال الاجتماع، توجه السادة المشاركون بالشكر للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في كل من: سعادة الوزير المفوض/ د. مها بخيت - مدير إدارة الشؤون القانونية، على حسن الاستضافة وتنظيم اعمال الاجتماع، وكذلك شكر دولة الرئاسة دولة فلسطين ممثلة بعطوفة المستشار/ سعيد شحادة - ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين على حسن إدارتهم للجلسات والجهود القيمة في إعداد وثائق الإجتماع.

وزير مفوض/ د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية

جامعة الدول العربية

المستشار/ سعيد شحادة

رئيس الاجتماع

ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين

قائمة بأسماء السادة الوفود المشاركة في
الاجتماع السابع للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد

الأمانة العامة – القاهرة

1، 2 أكتوبر 2024

المملكة الأردنية الهاشمية:

الاسم	الصفة الوظيفية
السيد/ أيمن تقي الدين	مدير وحدة حماية المبلغين والشهود- هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
السيدة/ روان مبارك الزعبي	رئيس قسم الشراكات الدولية - هيئة النزاهة ومكافحة الفساد- ضابط اتصال فريق خبراء الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

دولة الإمارات العربية المتحدة :

الاسم	الصفة
السيد/ أحمد خالد يحيى غره	**مدير إدارة الشؤون القانونية بجهاز الامارات للمحاسبة**
السيد/ أحمد سلطان محمد الدرعي	**محقق أول بجهاز الامارات للمحاسبة**

مملكة البحرين:

الاسم	الصفة الوظيفية
السيد/ محمد جاسم الخدري	مدير إدارة مكافحة جرائم الفساد
السيد/ فيصل إبراهيم الهاشمي	ضابط بحث وتحري في إدارة مكافحة جرائم الفساد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

الاسم	الصفة الوظيفية
السيدة/ وسيلة العشي	مستشارة بالمندوبية الدائمة

المملكة العربية السعودية:

الاسـم	الصفة الوظيفية
الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الزنيدي	اخصائي قانوني - هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"
الأستاذة/ عبير خالد النخيش	اخصائي قانوني - هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"
الأستاذة/ رقية احمد باسندوه	اخصائي قانوني مساعد - هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"

جمهورية الصومال الفيدرالية:

الاسـم	الصفة الوظيفية
السيدة/ هدمة عبد القاسم صلاد	مستشار أول نائبة السفير – المندوبية الدائمة

جمهورية العراق:

الاسـم	الصفة الوظيفية
المستشار/ سامر سلمان عبد	معاون رئيس الدائرة القانونية – وزارة الخارجية
السيد/ د. امجد ناظم صاحب	معاون مدير عام / هيئة النزاهة الإتحادية
السيد/ بشار ناهض خليبص	مدير قسم العلاقات الدولية/ هيئة النزاهة الإتحادية
السيدة/ شذى علي نجم	مستشار قانوني- الدائرة القانونية - هيئة النزاهة
السيدة/ د. تهاني جمال حسين	سكرتير أول بالمندوبية الدائمة

سلطنة عمان:

الاسـم	الصفة الوظيفية
السيد/ عبدالله بن سليمان السعيدي	مدير دائرة الدراسات القانونية - جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
السيد/ ذياب بن نايف الشنفرى	أمين سر لجنة تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

دولة فلسطين:

الاسـم	الصفة الوظيفية
المستشار/ سعيد شحادة	رئيس وفد هيئة مكافحة الفساد وممثل رئيس الهيئة
المستشار/ لطفي سمحان	مستشار رئيس هيئة مكافحة الفساد
الأستاذة/ سيرين عواودة	رئيس وحدة التعاون الدولي بهيئة مكافحة الفساد

دولة قطـر:

الاسـم	الصفة الوظيفية
السيد/ ماجد عبدالله القحطاني	مدير إدارة الشؤون القانونية/هيئة الرقابة الإدارية والشفافية
السيد/علي حمدان الحبابي	رئيس قسم الدراسات القانونية بهيئة الرقابة الإدارية والشفافية

دولة الكويت:

الاسـم	الصفة الوظيفية
المستشار/ عبد العزيز عماش العجمي	نائب المندوب الدائم

جمهورية مصر العربية:

الاسـم	الصفة الوظيفية
السيد العميد/ محمد فاتح النجومي	رئيس إدارة التعاون الدولي /هيئة الرقابة الإدارية
السيدة نقيب/ مها نشأت	التعاون الدولي / هيئة الرقابة الإدارية
السيد الرائد/ عماد زغلف	التعاون الدولي
الأستاذة/ سماء عبد الناصر	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
العميد/ علاء رحمو	وزارة الداخلية
العقيد/ عمرو المفتي	وزارة الداخلية

المملكة المغربية :

الاسم	الصفة
السيد/ عبد العزيز الهواري	رئيس قسم المعاهدات الدولية بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
السيد/ عبدالسلام رايسي	رئيس قسم القضايا الجنائية والتجارية بالوكالة القضائية
السيد/ وليد عكيف	مأمور مكلف بالتحقيقات بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
السيدة/ سلمى الأزرق	مستشارة بالمندوبية الدائمة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

إدارة الشؤون القانونية:

الاسـم	الصفة الوظيفية
السيدة وزير مفوض/ د. مها بخيت	مدير إدارة الشؤون القانونية
السيد وزير مفوض/ د. عمران محمد	إدارة الشؤون القانونية
السيد/المستشار حسين الأكحل	إدارة الشؤون القانونية
السيد/ أحمد أبو القاسم حسن	إدارة الشؤون القانونية